الأنباء
الاربعاء 13 مايو 2015

«الأهلي المتحد»: 147,2 مليون دولار أرباح الربع الأول بنمو 7,8٪

حمد الحميضي

أعلن البنك الأهلي المتحد عن تحقيق أرباح صافية بلغت 147,2 مليون دولار لفترة الربع الأول من عام 2015، تمثل نموا قدره 7,8٪ في صافي الأرباح مقارنة بالفترة نفسها من عام 2014 (الربع الأول من 2014: 136,6 مليون دولار)، وزيادة بنسبة 38,6٪ عما كانت عليه أرباح الفترة الفصلية السابقة (الربع الرابع من 2014: 106,2 ملايين دولار)، ليرتفع بذلك العائد الأساسي للسهم إلى 2,3 سنت لفترة الربع الأول من عام 2015 مقابل 2,2 سنت لنفس الفترة من عام 2014. وتعكس نتائج الربع الأول من السنة استمرار البنك في تحقيق نمو صحي ومتنوع في إيراداته التشغيلية على الرغم من تحديات البيئة التشغيلية القائمة في ظل ضعف مؤشرات الاقتصاد العالمي وتقلبات الأسواق الإقليمية، وهو نمو يأتي نتيجة للجهود المستمرة والناجحة في تحسين الهامش على صافي الفوائد عن طريق الإدارة الفعالة لموارد السيولة والتمويل مقرونة بالتوظيف المدروس لها في أصول وأدوات استثمارية ذات مردود طيب وجودة عالية، حيث بلغ صافي دخل البنك من الفوائد 190,8 مليون دولار للثلاثة أشهر المنتهية في 31 مارس 2015 مقابل 189,5 مليون دولار لنفس الفترة من عام 2014، فيما ارتفع دخل البنك من الرسوم والعمولات بنسبة 5,6٪ إلى 41,5 مليون دولار مقابل 39,2 مليون دولار للفترة ذاتها من عام 2014، كما سجلت نسبة التكاليف إلى متوسط الدخل معدل 28,5٪ مقابل 27,8٪ لنفس الفترة من عام 2014. وقد واصل البنك المحافظة على معدلات عالية لجودة محفظته الائتمانية حيث لم تتعد القروض غير المنتظمة نسبة 2٪ من إجمالي محفظة القروض دون تغيير عن معدلها في 31 ديسمبر 2014 مع الاستمرار في تأمين تغطية متحوطة من المخصصات إزاءها إذ ارتفع معدل تغطية المخصصات المرصودة تجاه أصول غير منتظمة الى 86,2٪ (مقابل 83,8٪ كما في 31 ديسمبر 2014) فيما تحسن كذلك معدل تغطية المخصصات الإجمالية شاملة للمخصصات الاحترازية العامة إلى 163,5٪ (مقابل 159,4٪ كما في 31 ديسمبر 2014). وبناء على نتائج الفترة، فقد سجل العائد على متوسط حقوق المساهمين معدل 17,5٪ مقابل 17,2٪ لنفس الفترة من عام 2014 فيما استقر العائد على متوسط الأصول عند 1,9٪ (1,9٪ للربع الأول من عام 2014). وتعليقا على هذه النتائج، صرح رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي المتحد حمد مشاري الحميضي قائلا: «تعكس نتائج الربع الأول من العام استمرار وتيرة الأداء القوي للبنك وقدرته على التنافس وتحقيق نمو إيجابي في الإيرادات والأرباح على الرغم من الظروف غير المستقرة للأسواق، مما يؤكد مجددا على صواب نموذج عمله القائم على حضور إقليمي مؤثر ومتنوع قطاعيا وجغرافيا وعلى استهداف دقيق وحثيث لفرص النمو والتوسع المدروس مدعوما بنهج فاعل في الرقابة على المخاطر والمصروفات». وأضاف الحميضي: «من جهة أخرى، فقد استكمل البنك في ابريل 2015 إجراءات إصدار أوراق مالية مدرجة ضمن الشريحة الأولى لرأس المال بقيمة 400 مليون دولار، ليقطع بذلك شوطا مهما على طريق تدعيم قاعدته الرأسمالية وتنويع موارده التمويلية وخفض كلفتها مما يسهم إيجابا في دعم خططه للنمو والتوسع الاستراتيجي، وإنه لمدعاة للاعتزاز بشكل خاص ما لقيه هذا الإصدار من إقبال كبير من قبل كبرى المؤسسات الاستثمارية العالمية والإقليمية تجلى في تغطية ناجحة تمت في زمن قياسي وتجاوزت أكثر من ضعفي المبلغ المستهدف الأساسي، وذلك في شهادة ثقة دولية بالمركز المالي المتين للبنك الأهلي المتحد وما يحظى به من سمعة ومكانة ريادية كواحد من أبرز بنوك المنطقة أداء وكفاءة ونجاحا».

1,9 مليون دينار أرباح «التجارية» في الربع الأول

عبد الفتاح معرفي

صرح رئيس مجلس إدارة الشركة التجارية العقارية عبد الفتاح محمد رفيع معرفي بأن نتائج أعمال الشركة عن الفترة المالية المنتهية في 31 مارس 2015 قد أسفرت عن تحقيق صافي أرباح بلغت 1,9 مليون دينار بنسبة نمو بلغت 14,1٪ مقارنة بنفس الفترة من العام 2014. وكذلك نمو حقوق المساهمين بنسبة 4,4٪ ونمو أصول المجموعة بنسبة 6,4٪ مقارنة بنفس الفترة من العام 2014. وأفاد معرفي بأن النتائج المحققة في الربع الأول من هذا العام أثبتت قوة الشركة وقدرتها على الاستمرار في النمو وتحقيق الأرباح على الرغم من استمرار التقلبات التي يشهدها السوق المحلي والعالمي.
وخلال الربع الأول من العام الحالي انتهت الشركة من تنفيذ وتأجير مشروع لايت بموقعه المميز على الطريق الساحلي بمنطقة المهبولة حيث يعتبر أول مجمع مطاعم بالكويت يتبع مدرسة البساطة والتجريد المعماري.

الأذينة: انتهينا من اللوائح التنفيذية لهيئة الاتصالات ورفعها لمجلس الوزراء 25 الجاري

سالم الأذينة يتوسط د.سعد البراك وباترك ميلاندر خلال الجلسة الأخيرة من مؤتمر القيادات الخليجية (ريليش كومار)

محمود فاروق

قال رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات، م.سالم الأذينة انه تم الانتهاء من اللوائح التنفيذية لهيئة الاتصالات وسيتم رفعها لمجلس الوزراء في 25 من الشهر الجاري، ليتم نقل صلاحيات بعض الجهات المعنية إلى الهيئة.

كلام الأذينة جاء خلال الجلسة الأولى من اليوم الثاني لمؤتمر قيادة المنظمات في بيئة مضطربة الذي عقد على مدار يومين وانتهت أمس أنشطته، حيث أشار إلى ان الهيئة تسعى إلى تخصيص قطاع الاتصالات، حيث انه لا توجد دولة في العالم يقع فيها قطاع الاتصالات تحت مظلة الحكومة. وفي رده على سؤال لـ «الأنباء» عن حجب الخدمة الصوتية لبرنامج الواتساب مثل بعض دول الخليج، أجاب: ان هيئة الاتصالات ستنظر في ذلك الأمر بعد ان يتم تفعيل أعمال الهيئة قريبا.

وبخصوص تنظيم قطاع الاتصالات، قال الأذينة انه تم تقديم دراسات كثيرة حول هذا الأمر، معلنا عن استقدام مستشار أجنبي لتقديم إستراتيجية متكاملة للقطاع يتم تطبيقها في المرحلة المقبلة.

وبين أن هناك العديد من التحديات التي واجهته عند تولي المسؤولية، منها التحديات السياسية محليا وإقليميا وعالميا، مشيرا إلى «حمى» التغيير أو الربيع العربي الذي انتشرت بين دول المنطقة والتي كان لها تأثير واضح على بيئة الأعمال.

وأضاف الأذينة ان من ضمن التحديات أيضا التحدي التكنولوجي ومواكبة التطور الإلكتروني المتلاحق، مشيرا إلى ان الوضع الفني لقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات عند تسلم المسؤولية: كانت لا توجد وزارة للاتصالات، حيث كانت وزارة المواصلات تقوم بهذا الجانب، ووجدت ان تغييراتهم لا تواكب التغيرات التي تتم في التكنولوجيا، وبين ان الوزارة كانت تحتاج إلى إعادة تغيير وإعادة هيكلة بشكل عام سواء من القيادات والكوادر والموظفين، أو من التشريعات والقوانين، مشيرا إلى انه كما كانت هناك عقود كثيرة لشركات الاتصالات فقد انتهت عقود الكثير، بالإضافة التوزيع غير العادل للترددات الـ 3 بين شركات الاتصالات، حيث كان التوزيع بالأقدمية، وكان يجب إعادة توزيع هذه الترددات. وحول انقطاع أو سوء الشبكة في بعض المناطق في البلاد، قال ان الدولة تسعى لتحويل الشبكة إلى نظام «الفيبر» الألياف الضوئية، والذي سيسهم في تطوير الشبكة ونقل المعلومات بصورة اكبر، موضحا انه تم انتهاء المرحلة الاولى بالفعل، وتم توقيع عقد المرحلة الثانية والتي سيتم البدء فيها قريبا. وزاد ان من ضمن التحديثات أيضا قلة الخدمات وانخفاض مستوى البنية التحتية الموجودة، بالإضافة لوجود رصيد كبير من المديونيات السابقة على شركات الاتصالات، والتي بلغت وقتها 35 مليون دينار. وأشار إلى ان مقابل هذه التحديات كانت هناك قواعد أساسية لعلاجها ومواجهتها كان من أهمها: التعامل مع الوضع السياسي، مثل التعامل مع مجلس الأمة بشفافية ووضوح، وبناء ثقة متبادلة مع الأعضاء، بالإضافة لاكتساب ثقة الشارع الكويتي، التعامل مع وسائل الإعلام (التقليدي والإلكتروني) عبر تقديم بيان منظم والابتعاد عن التصريحات المرتجلة.

جانب فني

أوضح انه من الجانب الفني تم التعامل بواقعية بحيث تكون الرؤى واقعية وليست أحلاما فقط، كما تم تحديد المسؤولية في أطر محددة، بالإضافة إلى الإصرار المطلق على الأفكار المطروحة عبر المشورة، واختيار الفريق المعاون بعناية. وأكد ان من ضمن القواعد التي تعاملنا بها، اعتبار القطاع الخاص شريكا وليس منافسا، فالقطاع الخاص شريك النجاح هو ما سيمكننا من تحقيق الأهداف المنشودة.

وحول الإنجازات التي قام بها خلال فترة العمل بالهيئة، قال إنه تم تأسيس لجنة للاتصالات من خبراء قطاع الاتصالات تقوم بالإشراف والرقابة على شركات الاتصالات وشركات الإنترنت، كما تم تجديد العقود المنتهية لشركات الإنترنت، وتم الترخيص لخدمة الـ if، والتوسع في الإنترنت في الدولة بشكل عام، وتم تحديد سقف أعلى بأسعار الإنترنت.

وأشار إلى توقيع العقود مع العديد من الكوابل البحرية حتى لا تنقطع الخدمة وتخفيض تكلفتها على الدولة، لافتا إلى مشروع نقل الأرقام الذي خفض الأسعار وأدى الى زيادة المنافسة وتحسين الخدمة، كما تم البدء في وضع الدراسات المطلوبة لخصخصة قطاع الاتصالات وخلال سنتين لن تكون هناك وزارة اسمها الاتصالات.

سيطرة الحكومات

ومن جانبه، قال الرئيس التنفيذي لمجموعة «إلي» د.سعد البراك، ان قطاع الاتصالات عانى تاريخيا من سيطرة الحكومات عليه، باعتبار ان الاتصال بمفهوم السياسي القديم أمر خطير ومرتبط بسيادة الدولة، مشيرا إلى أن العالم ظل في التحرك في إطار التكنولوجيا البدائية التي تقوم بتصديرها الحكومات، من خلال سيطرتها على هذا القطاع في كل العالم، إلى ان جاءت المرحلة التي دخلت فيها شركات كبرى والتي استطاعت ان تقوم بتغيير هيكلي في القطاع، مع مشروع إطلاق 100 قمر اصطناعي في العالم.

وأشار إلى الجنين الذي كانت ترعاه وزارة الدفاع الكويتية وظهر فجأة للعلن وهو «الانترنت» والذي حقق ثورة معلوماتية واتصالاتية غيرت شكل القطاع خلال سنوات معدودة، مشيرا إلى أن ثورة الاتصالات الجديدة جاءت لتلائم احتياجات الإنسان، وتلبية متطلباته، فانتشار الهاتف المحمول بهذا الشكل السريع كان لأنه يحقق الهوية ومتطلبات المستخدمين. ولفت البراك إلى ان شركات الاتصالات حاليا لا تقدم خدمات للمؤسسات والشركات بل تركز على تقديم الخدمات الفردية، مشيرا إلى الحرب بين شركات الاتصال في حرق الأسعار رغم ارتفاع التكلفة.

وأكد البراك ان أزمة شركات الاتصالات اليوم هو إحساسها بالدخول في منطقة الراحة فقد استطاعت تكوين قاعدة كبيرة من عملائها ولا تحتاج إلى مزيد، ولذلك فإن النمو في شركات الاتصالات انخفض إلى مستويات 2 و3٪ بعد ان كان 30 و40٪، مشيرا إلى ان دخول الإنترنت وشركات الاتصالات عبر الإنترنت مثل فيبر وسكاي يشكل ضغطا هائلا عليها.

وشدد على ضرورة ان تقوم شركات الاتصالات بتطوير نموذج الأعمال لمواجهة التطورات التكنولوجية، وعليها ان تركز في التنافس على التطوير وتقديم خدمات افضل وليس ان تقوم بالتنافس على السعر فقط.

ثورة تقنية

ومن جهته، قال نائب الرئيس التنفيذي لشركة اريكسون في منطقة الشرق باترك ميلاندر ان العالم يعيش الآن في الثورة التقنية الخامسة والرابحون في السوق حاليا هم الذين يحاولون حل المشاكل القديمة بالتقنية القديمة، من خلال خدمات مجتمع الشبكات، مشيرا إلى انه بحلول 2020 سيكون 90٪ من تعداد السكان لديهم خدمات الإنترنت وهو ما يعني انه سيكون هناك 50 مليون جهاز متصل وهو ما سيؤدي إلى تغيرات عديدة في المجتمع ونمط الحياة كلها. وأوضح هذه الثورة بنيت على 3 أشياء هي: الانتقال الحركي والسحابة الإلكترونية، والحزم العريضة، مبينا ان الشركات استغلت ان 70٪ من سكان العالم يعيشون في المدن. وحول شركة اريكسون، قال ميلاندر انه في عام 1999، نجحت الشركة في الحصول على أرباح كثيرة، 30٪ منها كانت نتاج بيع الأجهزة الإلكترونية، أما 70٪ الباقية فكانت من بيع البرمجيات، مشيرا إلى انه كان لدى الشركة 43 ألف موظف في السويد فقط، اما الآن فقد وصل العدد إلى 114 ألفا حول العالم. وقال ان المؤسسات التي لم تقم بالتغير ستموت حتما، كما يجب أن تكون لديها تحالفات قوية، وإيمان قوي بالتغيير وان تقوم بتقوية هذا الشعور لدى جميع الموظفين لديها.

استقدام مستشار أجنبي لتقديم إستراتيجية متكاملة لقطاع الاتصالات

شركات الاتصالات تشتكي للهيئة من مكالمات الواتساب الصوتية

البراك: عدم مواكبة التكنولوجيا وراء تراجع أرباح شركات الاتصالات

ميلاندر: 90٪ من سكان العالم ستتاح لهم خدمات الإنترنت بحلول 2020

8 توصيات في ختام مؤتمر القيادات الخليجية

تطوير قيادات الصف الثاني واستخدام التقنيات الحديثة في الرقابة أهم توصيات المؤتمر

قدم المؤتمر 10 أوراق علمية غطت محاور موضوع المؤتمر، واستعرض المتحدثون أهم القضايا والتحديات أمام قيادات المنظمات المختلفة في القطاعين الخاص والحكومي، وأهم التجارب الناجحة في المنطقة، واستلهام أسباب النجاح، والكيفية التي اعتمدت عليها تلك القيادات للسير بالمنظمات في طريق النجاح على الرغم من الصعاب واضطراب البيئة في جميع أشكالها.

وقد تم التوصل إلى مجموعة من التوصيات، أهمها النظر إلى اضطراب البيئة كحالة عامة تستوجب الحذر المستمر ومراقبة البيئة من قبل المنظمات بشكل فعال.

وكانت أهم التوصيات:

1ـ تطوير برنامج وطني متكامل لتأهيل قيادات الصف الثاني ومن يليهم في كل من القطاع العام والخاص، بالتعاون مع إحدى المؤسسات العالمية.

2ـ استخدام التقنية الحديثة والأساليب العلمية في عملية مراقبة البيئة والتعامل معها، لتمكين القيادات من التعامل مع الاضطراب في البيئة.

3ـ التوصية بضرورة إنشاء شبكة التواصل للقيادات الخليجية، تضم القيادات الحالية، وتهتم بتطوير معارفهم والعلاقات المهنية وتشجع تبادل الخبرات ونقل المعرفة.

4ـ تبادل الخبرات والاطلاع على تجارب عالمية ودراسة مدى صلاحية تكيفها وتطبيقها في البيئة المحلية.

5ـ ضرورة الاهتمام بالقيادات السابقة واستثمار خبراتهم عن طريق إنشاء جهاز مركزي لاستثمار خبرات القيادات السابقة، والمقترح أن يتبع هذا الجهاز الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي لتعميم الاستفادة في جميع دول المنطقة، والتوصية بإنشاء جمعية خليجية للقيادات السابقة.

6ـ رصد التجارب الناجحة في القيادة مع وضع معايير شفافة للنجاح على مستوى جميع الصناعات.

7ـ نشر ثقافة المنظمة كأساس للتعامل مع الاضطراب في البيئة الخارجية.

8ـ الاستمرار بعقد المؤتمرات الخاصة بأهمية البيئة الخارجية للمنظمات والمتطلبات القيادية.

نـــور للإستثمار
Noor Investment

دعوة

لحضور إجتماع الجمعية العامة العادية وغير العادية للسنة المالية المنتهية في 2014/12/31 م

يسر مجلس إدارة شركة نور للإستثمار المالي دعوة السادة المساهمين الكرام لحضور إجتماع الجمعية العامة العادية وغير العادية المقرر إنعقادها يوم الأربعاء الموافق 27/ 5 / 2015 م ، في الساعة 10:00 صباحاً، بمقر وزارة التجارة والصناعة بقاعة الإجتماعات، قاعة (أ) والتي سيتم فيها مناقشة جدولي الأعمال التاليين:

جدول أعمال الجمعية العامة العادية لشركة نور للإستثمار المالي (ش.م.ك.ع) عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014 م

1- تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة ومركزها المالي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014 والمصادقة عليه.
2- تقرير السادة مدققي الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014 والمصادقة عليه.
3- سماع تقرير بأية مخالفات رصدتها الجهات الرقابية وأوقعت بشأنها جزاءات على الشركة خلال السنة المالية المنتهية في 2014/12/31.
4- مناقشة البيانات المالية وحساب الأرباح والخسائر للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014 والمصادقة عليها.
5- الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة باستقطاع 10% من أرباح السنة الصافية لحساب الاحتياطي الاختياري.
6- تقرير التعاملات التي تمت أو ستتم مع الأطراف ذات الصلة، وتعرف الأطراف ذات الصلة طبقاً لمبادئ المحاسبة الدولية.
7- تجديد الموافقة على التعامل مع الأطراف ذات الصلة، وحتى تاريخ انعقاد الجمعية العامة السنوية القادمة.
8- الموافقة على توصية مجلس الادارة بعدم توزيع أرباح للعام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2014.
9- الموافقة على توزيع مكافأة للسادة اعضاء مجلس الادارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014 بمبلغ وقدره 24,000 د.ك (أربعة وعشرون ألف دينار كويتي لاغير).
10- الموافقة على إخلاء طرف السادة أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم القانونية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014.
11- تأجيل انتخاب أعضاء مجلس الإدارة وذلك لاستكمال اشتراطات هيئة أسواق المال فيما يتعلق بالموافقات اللازمة على المرشحين لعضوية مجلس الإدارة لحين ورود موافقة هيئة أسواق المال مع استمرار مجلس الإدارة القائم في إدارة أعمال الشركة الى حين زوال الأسباب وانتخاب مجلس جديد وذلك عملاً بنص الفقرة الثانية من المادة (212) من قانون الشركات رقم (25) لسنة 2012 المعدل بالقانون رقم (97) لسنة 2013.
12- تفويض مجلس الإدارة بشراء أو بيع أسهم الشركة بما لا يتجاوز 10% من عدد أسهمها وذلك وفقا لما تنص عليه المادة رقم (175) من القانون رقم 25 لسنة 2012 وتعليمات هيئة أسواق المال بشأن تنظيم شراء الشركات المساهمة لأسهمها (أسهم الخزينة) وكيفية استخدامها والتصرف فيها رقم (هـ.أ.م/ق.ت.أ/ت.ش/2013/6).
13- تعيين أو إعادة تعيين مدققي حسابات الشركة من ضمن القائمة المعتمدة بأسماء مراقبي الحسابات لدى هيئة أسواق المال للسنة المالية المنتهية في 2015 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

جدول أعمال الجمعية العامة غير العادية لشركة نور للإستثمار المالي (ش.م.ك.ع) عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014 م

(أ) الموافقة على تعديل المادة (5 معدل) من عقد التأسيس و المادة (4 معدل) من النظام الأساسي للشركة بإضافة غرض جديد، ليكون النص على النحو التالي:

النص الحالي قبل التعديل:

القيام بكافة عمليات الاستثمار المالي في جميع القطاعات الاقتصادية داخل الكويت وخارجها لحسابها وحساب الغير بما في ذلك:
1- الاستثمار في القطاعات الاقتصادية المختلفة وذلك من خلال المساهمة في تأسيس الشركات المتخصصة أو شراء أسهم أو حصص في تلك الشركات.
2- القيام بوظائف أمناء الاستثمار وإدارة المحافظ الاستثمارية بأنواعها لحساب الغير.
3- الوساطة في عمليات الإقراض والاقتراض مقابل عمولة أو أجر.
4- التمويل والوساطة في عمليات التجارة الدولية.
5- القيام بالبحوث والدراسات وغير ذلك من الخدمات الفنية المتعلقة بعمليات الاستثمار وتوظيف الأموال الغير.
6- إنشاء وإدارة صناديق الاستثمار المختلفة بكافة أنواعها طبقاً للقانون.
7- القيام بالأعمال الخاصة بوظائف مديري الإصدار للسندات التي تصدرها الشركات والهيئات.
8- إعداد الدراسات وتقديم المشورة الاقتصادية المتعلقة بالاستثمار بالنسبة لمشاريع الخصخصة.
9- القيام بكافة الخدمات والنشاطات التي تساعد على تطوير السوق المالية والنقدية في دولة الكويت.
10- التداول بيعا وشراء في الأسهم والسندات والصكوك المالية وغيرها من الأوراق المالية المدرجة وغير المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية وأسواق الأوراق المالية الأجنبية ، لحساب الشركة أو لحساب عملائها مقابل عمولة أو أجر.
11- الاستثمار في القطاعات العقارية والصناعية والزراعية من القطاعات الاقتصادية بكافة صور الاستثمار.
12- الوساطة في عمليات بيع وشراء الأصول المالية وغيرها من الأصول مقابل عمولة أو أجر والوساطة والمساهمة في عمليات التجارة الدولية.
13- تقديم عمليات التمويل للغير لشراء أو استئجار الأصول الثابتة والمنقولات عن طريق إبرام العقود.
14- تقديم الخدمات الفنية الخاص بتأسيس الشركات وإعادة هيكلة الشركات القائمة أو دمجها أو التصرف فيها.
15- إعداد الدراسات والبحوث وتقديم الاستشارات اللازمة في كل ما يتعلق بأغراض الشركة.
16- تملك حقوق الملكية الصناعية وبراءات الاختراع والعلامات التجارية والصناعية وحقوق الملكية الأدبية والفكرية المتعلقة بالبرنامج والمؤلفات واستغلال هذه الحقوق.
17- تمثيل الشركات الأجنبية التي تتماثل أغراضها مع أغراض الشركة، بهدف تسويق منتجاتها وخدماتها بما يتفق مع التشريعات الكويتية ذات العلاقة

ويكون للشركة مباشرة تلك الأعمال في دولة الكويت أو في الخارج بصفة أصلية أو بالوكالة. ويجوز للشركة أن تكون لها مصلحة أو أن تشترك بأي وجه مع الهيئات والمؤسسات والشركات التي تزاول أعمالا شبيهة بأعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق أغراضها في الكويت أو في الخارج ولها أن تشتري هذه الهيئات والمؤسسات والشركات أو أن تلحق بها. ويجوز لها أن تمارس أعمالاً مشابهة أو مكملة أو لازمة أو مرتبطة بأغراضها المذكورة. كما يجوز للشركة استغلال الفوائض المالية المتوفرة لديها عن طريق استثمارها في محافظ وصناديق تدار من قبل شركات وجهات متخصصة.

النص بعد التعديل: إضافة الغرض التالي

18- مراقب الاستثمار

(ب) الموافقة على تعديل نص المادة رقم (25 معدل) من النظام الأساسي للشركة، ليكون النص على النحو التالي:

النص الحالي قبل التعديل:

«لمجلس الإدارة أوسع السلطات لإدارة الشركة والقيام بجميع الأعمال التي تقتضيها إدارة الشركة وفقاً لأغراضها ولا يحد من هذه السلطة إلا ما نص عليه القانون أوهذا النظام أو قرارات الجمعية العامة، ويجوز لمجلس الإدارة بيع أو شراء عقارات الشركة أو رهنها وبيع وشراء حصص وأسهم الشركات التابعة داخل وخارج الكويت وإعطاء الكفالات وعقد القروض والصلح والتبرعات.»

النص بعد التعديل:

«لمجلس الإدارة أوسع السلطات لإدارة الشركة والقيام بجميع الأعمال التي تقتضيها إدارة الشركة وفقاً لأغراضها ولا يحد من هذه السلطة إلا ما نص عليه القانون أوهذا النظام أو قرارات الجمعية العامة، ويجوز لمجلس الإدارة بيع أو شراء عقارات الشركة أو رهنها وبيع وشراء حصص وأسهم الشركات التابعة داخل وخارج الكويت وإعطاء الكفالات و عقد القروض والتحكيم والصلح و التبرعات.»

وذلك بعد موافقة الجهات المختصة.

يرجى من السادة المساهمين مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة الكائن مقرها في برج أحمد، شارع الخليج العربي، الدور الخامس، هاتف: 22464585 – 22464565 لإستلام بطاقات الحضور، جدول الأعمال والبيانات المالية وذلك أثناء ساعات الدوام الرسمي. يمكن تحميل جدول الأعمال والتقرير السنوي عبر الموقع الإلكتروني للشركة: www.noorinvestment.com – للإستفسار يمكنكم الإتصال على هاتف: 24645722.

د . فهد سليمان الخالد
رئيس مجلس الإدارة

شركة نور للإستثمار المالي
Noor Financial Investment Co.
(+965) 181 80 80 • noorinvestment.com